

٥٠ فائدة في أحكام الطعام والشراب

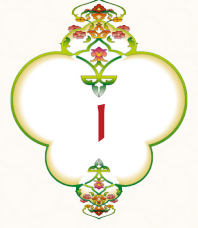


محلى صالح المنجد



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.
فهذه فوائد وُحُلُصَاتٌ مَجْمُوعَةٌ فِي:
أَحْكَامِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَنْفَع
بِهَا، وَأَنْ يَجْزِيَ خَيْرًا كُلَّ مَنْ شَارَكَ وَأَعَانَ فِي
إِعْدَادِ هَذِهِ الْمَادَةِ وَنَشْرِهَا.





نِعْمُ اللهُ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ كَثِيرَةٌ وَفِيرَةٌ، وَمِنْ
أَعْظَمِهَا: نِعْمَةُ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ؛ فِيهَا حَيَاةُ
الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانَ، وَهِيَ تَسْتَلْزِمُ دَوَامَ شُكْرِ اللهِ
تَعَالَى وَالتَّضَرُّعِ إِلَيْهِ، وَتُذَكِّرُ الْعِبَادَ بِأَنَّ اللهُ تَعَالَى
هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي قَامَ كُلُّ
شَيْءٍ بِهِ، وَالْخَلْقُ جَمِيعًا مَفْتَقِرُونَ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
مَعَ كَمَالِ غِنَاهُ عَنْهُمْ، فَهُوَ الصَّمَدُ الَّذِي تَقْصِدُهُ
جَمِيعُ الْمَخْلُوقَاتِ فِي جَمِيعِ حَاجَاتِهَا وَأَحْوَالِهَا
وَضُرُورَاتِهَا.

قال الله تعالى: ﴿ فَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ
حَلَالًا طَيِّبًا وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ
إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل: ١١٤]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى:
﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنْ

الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزَلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا

فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ [الواقعة: ٦٨-٧٠].

ينبغي على المسلم أن يتعلم أحكام وآداب
الطعام والشراب، وأن يتحرى الحلال
الطيب في طعامه وشرابه ولباسه وسائر
شئون حياته.

المسلم يجعل حياته كلها لله، طعامه وشرابه،
ونومه ويقظته، وجدّه ومُزاحه، وعمله
وترفيهه، وسفره وإقامته، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ
صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٣﴾
لَا شَرِيكَ لَهُ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٤﴾ [الأنعام:

والمسلم يحوّل المباحات إلى طاعات بالنية الصالحة، ولا يترك ساعةً من عمره تضيعُ بلا فائدة؛ فيحوّل عاداته اليومية وأعماله المباحة - من أكل وشرب ونوم وسير - إلى عبادات، فينوي بهذه الأعمال المباحة التقوي على الطاعات وتجديد النشاط، وفي الحديث: «**إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّهَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى**»^(١).

فإذا احتسب المسلمُ نومَه وطعامه وشرابه، ونوى بها التقوي على الطاعة؛ انقلب النوم والأكل والشرب في حقه إلى عبادة وطاعة، كما قال معاذُ بنُ جبل رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لأبي موسى الأشعري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَا أَوَّلَ اللَّيْلِ، فَأَقُومُ**

(١) رواه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

وَقَدْ قَضَيْتُ جُزْئِي مِنَ النَّوْمِ، فَأَقْرَأُ مَا
كَتَبَ اللَّهُ لِي، فَأَحْتَسِبُ نَوْمَتِي كَمَا أَحْتَسِبُ
قَوْمَتِي» (١).



الأصل في الطعام والشراب الإباحة والطهارة،
حتى يدلّ دليلٌ على التحريم، فلا يُحْكَمُ على
طعام أو شراب بأنه محرّمٌ أو نجسٌ إلا إذا
ثبت ذلك بدليل.

قال الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي

الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٢٩]، وقال سبحانه وتعالى:

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ

مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

(١) رواه البخاري (٤٣٤١)، ومسلم (١٧٣٣).

الأصل في الحيوانِ الحيِّ: إباحةُ تذكَّيته وأكله،
حتى يدُلَّ دليلٌ على التحريم.

الأصل في الذَّبَائِحِ (التي لا يُعَلِّمُ مَصْدَرُهَا
وَمَنْ قَامَ بِذَبْحِهَا وَكَيْفِيَّةُ تَذَكِّيَّتِهَا) التحريمُ،
فلا تَحِلُّ الذَّبِيحَةُ إِلَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا ذُكِّيتْ عَلَى
الوجهِ المشروعِ.

فلو شَكَّنا في الحيوانِ الحيِّ: هل هو حلال
أو حرام؟ فهو حلالٌ، فَنُذَكِّيهِ ونَأْكُلُهُ. لكن لو
شَكَّنا في اللَّحْمِ: هل هو مُذَكِّيٌّ أو مَيْتَةٌ؟ فالأصل
التحريمُ، حتى يغلبَ على ظَنِّنا أَنَّهُ حلالٌ.

الأطعمة غير الحيوانية - من الحبوب والثمار
كالخضروات والفاكهة، وغيرها - : كلُّها
مباحةٌ، إِلَّا ما فيه مَضَرَّةٌ، كالسُّمِّ ونحوه.

الحيوان قسمان:

بحري: فيحلُّ كلُّ ما في البحر حياً وميتاً؛

لقوله تعالى: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾

[المائدة: ٩٦]، و(صَيْد البحر) هو: الحيُّ من

حيواناته، و(طعامه): الميت منها^(١).

وأما البرِّيُّ من الحيوانات: فالأصل فيه الحِلُّ،

إلا ما نصَّ عليه الشرع.

ضابط المحرَّم من الحيوانات البريَّة والطيور:

* كلُّ ما نصَّ الشرعُ على خُبثه، كالخنزير

والحمار الأهليّ.

* أو نصَّ على جنسه، ككلِّ ذي ناب من السَّبَاع

(١) ينظر: تفسير البغوي (٣/١٠٠)، وابن كثير (٣/١٩٧).

(كالأسد والكلب والقِطُّ والذَّبُّب)، وكلُّ
ذي مِخْلَبٍ من الطَّيْرِ (كالصَّقر والنَّسر).

* أو كان خُبْثُهُ معروفًا، كالفأرة والحشرات
(كالخنافس والصراصير والذُّباب
ونحوها).

ويُستثنى من الحشرات: الجراد (ولو كان
ميتًا)؛ فهو مُباحُ الأكل.

* أو كان خُبْثُهُ عارِضًا، كالجلالة التي تتغذى
على النجاسة.

* أو أمرَ الشرعُ بقتله، كالحية والعقرب
والوزغ؛ لأنَّه لو كان حلالًا لَمَا أذِنَ الشرعُ
في قتله بغير الذَّكاة الشرعية.

* أو نهى الشرعُ عن قتله، كالهُدُّد والضُّفدع

والنَّمْل والنَّحْل؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَلَالًا لَمَا
نَهَى عَنْ قَتْلِهِ.

* أَوْ كَانَ مَعْرُوفًا بِأَكْلِ الْجَيْفِ، كَالنَّسْرِ
وَالغُرَابِ.

* أَوْ كَانَ مَتَوَلِّدًا بَيْنَ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، كَالْبَغْلِ
(فَهُوَ مِنْ حِمَارٍ وَأَنْثَى خَيْلٍ).

* أَوْ كَانَ مَيْتَةً، أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ، أَوْ لَمْ
يُذَكَّرِ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ.

* أَوْ لَمْ يَأْذِنْ الشَّرْعُ فِي تَنَاوُلِهِ، كَالْمَغْصُوبِ
وَالْمَسْرُوقِ وَنَحْوَهُمَا.

الأشربة كلها مباحة، إلا: ما أسكر (فيحرم
كثيره وقليله)، وما ثبت ضرره، وما كان خبيثًا



أَوْ نَجَسًا، كالخمر والمخدرات والدُّخان
والسُّموم والدم وغيرها.



**يُرَخَّصُ فِي أَكْلِ أَوْ شُرْبِ الْمَحْرَمِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ
وَالْأَشْرِبَةِ فِي حَالِ الْاضْطِرَارِ،** عند الخوف
من الموت، ولم يكن له سبيلٌ إلى الطعام أو
الشراب المباح، بل يجب ذلك - عند الأئمة
الأربعة وجمهور العلماء -، ولو لم يأكل أثم،
فيأكل منها بقدر ما يأمن معه من الموت، ولا
يزيد على ذلك.

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ
رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

[غير باغ]: غير طالبٍ للحرام وهو يجدُّ الحلال.

[ولا عاد]: غير مُجاوِزِ الحدِّ في تناول ما أُبيح له اضطرارًا، فلا
يأكل إلا بقدرِ الضَّرورةِ.]



الجيلاتين الحيواني: مادة بروتينية ليّنة لزجة، غير قابلة للذوبان في الماء، تُستخلص من عظام الحيوان وأنسجته وجلوده، بغليه الطويل في الماء.

ويدخل الجيلاتين في كثير من الصناعات الغذائية والدوائية، كالمعجنات، وأغذية الأطفال، والأجبان، والفطائر، والمشروبات، ومعاجين الأسنان، والمراهم، والكريمات، وغيرها.

قرار مجمع الفقه الإسلامي:

«يجوز استعمال الجيلاتين المستخرج من المواد المباحة [كالنباتات غير الضارة]، ومن الحيوانات المباحة المذكاة تذكاة شرعيةً.»

ولا يجوز استخراجُه من محرّم، كجلد الخنزير وعظامه، وغيره من الحيوانات والمواد المحرّمة».



لا فرق -على الراجح- في تحريم الجيلاتين المستخرج من محرّم، بين كونه قد استحال إلى مادة أخرى -تختلف عن العين النجسة التي تمّ استخراجُه منها- أو لا؛ فأصله نجس، وذكر عددٌ من المختصّين أنّ الاستحالة لا تكون كاملة، والأصل النجاسة حتى يثبت ما يؤكّد أنّها استحالةٌ حقيقةً.

فلا يجوز تناول الأغذية والأشربة والأدوية المشتملة على الجيلاتين المستخرج من جلود الخنزير والأعيان النجسة -سواءً استحال

أم لا-، خاصّةً مع وجود البديل في الأنعام التي أحلّها الله، فمن الممكن أن تتمّ صناعة الجيلاتين من هذه الأنعام المذكّاة، وهي تؤدّي نفس الغرض في صناعة الدواء أو الغذاء .

الذبائح واللحوم المستوردة من بلاد اليهود

والنصارى، ونجهل طريقة ذبحهم لها: فيها

شبهة قوية؛ لتوارد الأخبار أنهم لا يذبحون

على الشريعة الإسلامية، بل قوانين بعض

هذه البلاد تمنع ذلك، فينبغي التورّع عن أكل

هذه اللحوم ما أمكن ذلك.

وإذا علمنا أنها قُتلت خنقًا أو صعقًا أو صدمًا

أو بضرب الرأس أو بأي طريقة غير الذبح

الشرعي؛ فيحرم أكلها جزمًا.



يجب على المسلم السؤال والتحري قبل تناول المنتجات التي يشك بوجود شيء محرم فيها، بسؤال أهل الخبرة بالتركيبات الكيماوية والمواد العضوية، أو قراءة قائمة المحتويات المكتوبة على الأطعمة أو الأشرطة، وهي كافية للتأكد ولو كانت في بلاد غير المسلمين؛ لأنهم يراعون الصدق - غالباً - خوفاً من القوانين والغرامات وسُمة شركاتهم ومصانعهم.

إذا اجتنب المسلم ما يشك في حرمة من الأطعمة أو الأشرطة تورعاً واتقاءً للشبهات - خاصةً فيما لا يحتاجه حاجةً أساسيةً -؛ فقد أحسن؛ لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ

في الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى
حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»^(١)، وقوله
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»^(٢).

مَنْ أَكَلَ طَعَامًا مُحَرَّمًا أَوْ شَرِبَ شَرَابًا مُحَرَّمًا،
وَهُوَ لَا يَعْلَمُ؛ فَالْوَاجِبُ تَجَنُّبُ مَا بَقِيَ مِنْهُ - إِنْ
تَبَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ -، وَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ فِيهَا فَاتَ إِذَا
لَمْ يَقْصُرْ فِي التَّحْرِي، وَإِلَّا اسْتَغْفَرَ اللهُ تَعَالَى،
وَلِيَتَحَرَّرَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

كَانَ هَدِيُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الطَّعَامِ أَكْمَلَ
هَدِيٍّ وَأَحْسَنَهُ؛ فَكَانَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لَا يَرُدُّ
مَوْجُودًا، وَلَا يَتَكَلَّفُ مَفْقُودًا، فَمَا قُرِبَ إِلَيْهِ

(١) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) واللفظ له.

(٢) رواه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٥٧١١)، وصححه الألباني.

شيءٌ من الطيبات إلا أكله، إلا أن تعافه نفسه
فتركه من غير تحريم.

وما عابَ طعامًا قطُّ، إن اشتهاه أكله، وإلاَّ
تركه ...

ولم يكنْ يرُدُّ طيبًا ولا يتكلّفه؛ بل كان هديّه
أكل ما تيسّر، فإن أعوزه صبراً^(١).

من آداب الطعام والشراب: التسمية في أوله
بقول: (بسم الله)، فإذا نسي فليقل: (بسم الله
أولّه وآخره).

ففي الحديث: «يا غلام، سمّ الله، وكلّ
بيمينك، وكلّ مما يليك»^(٢)، وقال صلى الله عليه وسلّم:

(١) زاد المعاد لابن القيم (١/١٤٢)، باختصار.

(٢) رواه البخاري (٣٥٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).



«إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَوَّلِهِ فَلْيُقِلْ: بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ»^(١).

لا يُلْزَمُ الْجَهْرُ بِالتَّسْمِيَةِ قَبْلَ الأَكْلِ، فلو قالها سرًّا فقد امتثل أمر النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالتَّسْمِيَةِ قَبْلَ الأَكْلِ، ولكنَّ أَقْلَ ذلك: أَنْ يُحْرَكَ بِهَا لِسَانُهُ وَإِنْ لَمْ يُجْهَرَ بِالصَّوْتِ.
وَالأَفْضَلُ لَهُ: أَنْ يُجْهَرَ بِهَا؛ تَذْكَيرًا لِلنَّاسِ وَتَعْلِيمًا لِلجَاهِلِ.

(١) رواه أبو داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، وابن ماجه (٣٢٦٤)، وصحَّحه الألباني.



هل تُشَرَعُ التسميةُ قبل الأكل نيابةً عن الطفل الصغير الذي لا يُحسِن الكلام؟

قال الشيخ عبد الرحمن البرَّاك: «سَمَّ اللهُ لِفِعْلِكَ، لا عن فِعْلِ الطفل»، أي: يُسَمِّي اللهُ لإطعام الطفل لا نيابةً عنه.

من الآداب: الأكل باليمين، وعدم الأكل بالشِّمال إلا لعذر؛ لحديث: «لا يَأْكُلَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ بِشِمَالِهِ، وَلا يَشْرَبَنَّ بِهَا؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِهَا»^(١).

فَمَنْ عَجَزَ عن الأكل باليمين، لمرَضٍ أو جراحة، أو كان أعسرَ (أشول)؛ فلا حرج عليه في الأكل بشماله بلا كراهة.

(١) رواه مسلم (٢٠٢٠).

في وجوب التسمية في أوّل الأكل والشُّرب
والأكل باليمينِ خلافُ بين العلماء، فقليل:
هما سُنة، وقيل: واجب.

فالأولى والأحوط للمسلم: ألا يتركها من
غير عُذر.

من آداب الطعام: الأكلُ ممَّا يلي الإنسان، ومن
جوانب الطَّبَق، فيستحبُّ للأكل أن يأكل ممَّا
يليه من الطعام مباشرة، ولا تمتدُّ يده إلى ما يلي
طعام غيره ولا إلى وَسَط الطعام؛ للحديث
السابق: «يا غُلامُ، سَمِّ الله، وَكُلْ بِيَمِينِكَ،
وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ»^(١)، ولقوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَرَكَاتُ

(١) رواه البخاري (٣٥٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

تَنْزِلُ وَسَطَ الطَّعَامِ؛ فَكُلُوا مِنْ حَافَتَيْهِ، وَلَا
تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهِ»^(١).

هذا إذا كان الطعام نوعاً واحداً، أمّا إذا كان
أكثر من نوع ويريد الأكل من نوع ليس أمامه
فيجوز.

**من آداب الطعام: الاجتماع عليه وتكثير
الأيادي،** وهذا له دورٌ كبيرٌ في تحصيل الشَّبَعِ
والكفاية؛ فقد شكى أصحابُ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
إليه قائلين: يا رسولَ الله، إِنَّا نَأْكُلُ وَلَا نَشْبَعُ!
قَالَ: «فَلَعَلَّكُمْ تَفْتَرُونَ؟»، قالوا: نَعَمْ، قَالَ:
«فاجتمعوا على طعامكم، واذكروا اسمَ الله

(١) رواه الترمذي (١٨٠٥)، وابن ماجه (٣٢٧٧)، وصحَّحه الألباني.



عَلَيْهِ؛ يُبَارَكُ لَكُمْ فِيهِ»^(١)، وفي الحديث: «طَعَامُ
الوَاحِدِ يَكْفِي الْإِثْنَيْنِ، وَطَعَامُ الْإِثْنَيْنِ يَكْفِي
الْأَرْبَعَةَ، وَطَعَامُ الْأَرْبَعَةِ يَكْفِي الثَّمَانِيَةَ»^(٢).

**من آداب الطعام: عدم ذمّ الطعام الحلال
وعيبه على وجه التنقُّص؛** فعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قال: «ما عابَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا قَطُّ، إِنْ
اشْتَهَاهُ أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ»^(٣).

فإن كان يقصد بدمّه زيادة ملحه إن كان قليل
الملح مثلاً، أو زيادة إنضاجه إذا كان غير
ناضج؛ فلا بأس.

(١) رواه أبو داود (٣٧٦٤)، وابن ماجه (٣٢٨٦)، وحسنه لغيره الألباني في
الصحيحة (٦٦٤).

(٢) رواه مسلم (٢٠٥٩).

(٣) رواه البخاري (٣٣٧٠)، ومسلم (٢٠٤٦).



كان من هدي النبي ﷺ: الجلوس على الأرض عند الأكل؛ تواضعاً منه ﷺ وزهداً في الدنيا.

ولا حرج من الأكل على الطاولة أو المكان المرتفع.

لا ينبغي استعمال ورق الجرائد ونحوها سفرة للأكل عليها؛ فهي لا تخلو غالباً من الآيات القرآنية أو ذكر الله وأسمائه الحسنى، فإن أمن ذلك فلا مانع.

يَحْرُمُ الأكل أو الشُّرب في آنية الذهب والفضة؛ ففي الحديث: «لا تَشْرَبُوا في آنية الذهب والفضة، ولا تَأْكُلُوا في صحافها؛ فإنها لهم في

الدُّنْيَا وَلَنَا فِي الْآخِرَةِ»^(١)، وفي حديثٍ آخر:
«مَنْ شَرِبَ فِي إِنَاءٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ؛ فَإِنَّا
نُجْرِّجُهُ فِي بَطْنِهِ نَارًا مِنْ جَهَنَّمَ»^(٢).

من آداب الطعام: عدمُ الاتِّكَاءِ أثناء الأكل؛
لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا أَكُلُ مُتَكِنًا»^(٣).

والمعنى الجامع للاتِّكَاءِ المستحبُّ تركُهُ في صفة
الأكل: كُلُّ جِلْسَةٍ يَكُونُ الْإِكْلُ فِيهَا مُتَمَكِّنًا
مُطْمَئِنًّا؛ فَيُسَاعِدُهُ ذَلِكَ عَلَى الْأَكْلِ كَثِيرًا، وَهُوَ
مَذْمُومٌ شَرْعًا، كَجِلْسَةِ التَّرْبُوعِ، أَوْ الْإِتِّكَاءِ عَلَى
إِحْدَى يَدَيْهِ وَأَكْلُهُ بِالْأُخْرَى، أَوْ الْإِتِّكَاءِ عَلَى
الْجَنْبِ.

(١) رواه البخاري (٥٤٢٦)، ومسلم (٢٠٦٧).

(٢) رواه البخاري (٥٦٣٤) - وليس عنده لفظة (الدَّهَبِ) -، ومسلم (٢٠٦٥).

(٣) رواه البخاري (٥٣٩٨).



صفة الجلوس المستحب أثناء الأكل: أن
ينصب قدميه ويجلس على عقبه (الإقعاء)،
أو يعتمد على ركبتيه وظهور قدميه، أو يجلس
على الرجل اليسرى وينصب اليمنى.

إن أكل بيده؛ فيستحب له الأكل بثلاث
أصابع (وهي: الإبهام والمُسبحة والوسطى)،
ولو احتاج إلى الأكل بأكثر من ثلاث فلا
حرج.

ولا مانع من استعمال الملعقة ونحوها.

فعن كعب بن مالك رضي الله عنه قال: «كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث أصابع،
ويلعق يده قبل أن يمسحها»^(١).

(١) رواه مسلم (٢٠٣٢).



يُسْتَحَبُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَكْلِ: لَعْقُ الْأَصَابِعِ
وَطَبْقِ الطَّعَامِ، قَبْلَ مَسْحِ الْيَدِ بِالْمِنْدِيلِ أَوْ
غَسْلِهَا.

ففي الحديث: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ؛ فَلَا يَمْسَحُ
يَدَهُ حَتَّى يُلْعِقَهَا أَوْ يُلْعِقَهَا»^(١)، أي: فإن لم
يفعل فيُلْعِقَهَا غَيْرَهُ مِمَّنْ لَا يَتَقَدَّرُ ذَلِكَ، كزوجةٍ
أَوْ وَلَدٍ.

وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
«كَانَ إِذَا أَكَلَ طَعَامًا لَعِقَ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَ»،
وَقَالَ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ؛
فَلْيُمِطْ عَنْهَا الْأَذَى، وَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدَعُهَا
لِلشَّيْطَانِ»، وَأَمَرْنَا أَنْ نَسَلَّتِ الْقِصْعَةَ؛

(١) رواه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١).

قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ
الْبَرَكَاتُ»^(١).

[نَسَلْتُ الْقَضْعَةَ]: نَمَسَحَهَا وَنَتَّبَعُ مَا بَقِيَ فِيهَا مِنَ الطَّعَامِ].

يُسْتَحَبُّ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّعَامِ
وَالشَّرَابِ، بِأَيِّ صِيغَةٍ وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَنْوِّعَ بَيْنَ هَذِهِ
الصِّيغِ، فَيَأْتِي بِهِذِهِ تَارَةً وَبِغَيْرِهَا تَارَةً؛ تَحْصِيلًا
لِبَرَكَتِهَا جَمِيعًا وَاسْتِحْضَارًا لِمَعَانِيهَا. وَيُجْزئُهُ
قَوْلُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ).

فَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ
يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ
فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا»^(٢).

(١) رواه مسلم (٢٠٣٤).

(٢) رواه مسلم (٢٧٣٤).





مَّا وَرَدَ مِنْ صَيِّغِ الْحَمْدِ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ:

* «الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا، طَيِّبًا، مُبَارَكًا فِيهِ، غَيْرَ
مَكْفِيٍّ وَلَا مُودَعٍ وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ رَبَّنَا»^(١).

* «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ،
مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةٍ»^(٢).

* «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَ وَسَقَى، وَسَوَّغَهُ،
وَجَعَلَ لَهُ مَخْرَجًا»^(٣).

[غَيْرِ مَكْفِيٍّ] أي: أن الله تعالى لا يحتاج إلى أحدٍ من عباده؛
فهو الذي يُطعمهم ويكفيهم.

(وَلَا مُودَعٍ وَلَا مُسْتَعْنَى عَنْهُ رَبَّنَا): غير متروك الطلب إليه والرغبة
فيما عنده سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

(١) رواه البخاري (٥٤٥٨).

(٢) رواه الترمذي (٣٤٥٨)، وابن ماجه (٣٢٨٥)، وحسنه الألباني.

(٣) رواه أبو داود (٣٨٥١)، وصححه الألباني.

يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بِالْبُرْكَهٖ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ
الطَّعَامِ، وَلَوْ دَعَا قَبْلَهُ فَلَا بَأْسَ؛ لِحَدِيثٍ: «إِذَا
أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا؛ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا
فِيهِ وَأَطْعِمْنَا خَيْرًا مِنْهُ. وَإِذَا سُقِيَ لَبَنًا؛ فَلْيَقُلْ:
اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ وَزِدْنَا مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ
يُجْزَى مِنْ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا اللَّبَنُ»^(١).

يُسْتَحَبُّ الشُّرْبُ جَالِسًا، وَيُكْرَهُ الشُّرْبُ قَائِمًا
لِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَكَذَا الْأَكْلُ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ
إِلَّا لِحَاجَةٍ، وَالْحَاجَةُ تَرْفَعُ الْكِرَاهَةَ.

وَالْأَفْضَلُ لِلْمُسْلِمِ: أَلَّا يَأْكُلَ وَلَا يَشْرَبَ إِلَّا
وَهُوَ قَاعِدٌ، وَهُوَ أَهْنَأُ وَأَمْرَأُ وَأَصَحُّ لِلْبَدَنِ.

(١) رواه أبو داود (٣٧٣٠)، والترمذي (٣٤٥٥)، وابن ماجه (٣٣٢٢)، وحسنه
الألباني في الصحيحة (٢٣٢٠).

يُسْتَحَبُّ الشُّرْبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْفَاسٍ، فَإِنْ شَرِبَ
مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ فَلَا بِأَس.

فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ: «إِنَّهُ أَرْوَى،
وَأَبْرَأُ، وَأَمْرَأُ»^(١).

[أَرْوَى]: مِنَ الرَّيِّ، أَي: ذَهَابَ الْعَطَشُ.

[أَبْرَأُ]: أَسْلَمَ مِنَ الْأَذَى وَالْمَرَضِ.

[أَمْرَأُ]: أَجْمَلَ انْسِيَاغًا].

يُكْرَهُ التَّنَفُّسُ دَاخِلَ الْإِنَاءِ، وَلَوْ انْفَرَدَ بِالشُّرْبِ
مِنْهُ وَحْدَهُ؛ مَبَالِغَةً فِي النِّظَافَةِ، فَقَدْ يُخْرَجُ مَعَ
النَّفْسِ بُصَاقٌ أَوْ مَخَاطٌ، فَيُكْسِبُهُ رَائِحَةً كَرِيهَةً،
فَيَتَقَدَّرُ بِهَا هُوَ أَوْ غَيْرُهُ عَنِ الشُّرْبِ بِهِ.

(١) رواه مسلم (٢٠٢٨).

لقول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ»^(١).

يُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ، سِوَاءَ
لإزالة قذارة فيه ونحوها، أو لتبريد الطعام
أو الشراب الحار؛ فإنه لا يخلو النفخ من بُزاقٍ
يَسْتَقْدِرُ مِنْهُ.

لحديث: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّفْخِ
فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ»^(٢).

اسْتَشْنَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ كِرَاهَةِ النَّفْخِ فِي
الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ: مَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ، كَمَا
لو كان الشراب حارًا، ويشقُّ عليه أن ينتظر

(١) رواه البخاري (١٥٣)، ومسلم (٢٦٧).

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٨١٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٩١٣).

ليبرد. ولو صبّه في إناءٍ آخر ثم أعاده ثانيةً
ليبرد فهو أولى من النَّفخ فيه.

يُكْرَهُ الشُّرْبُ مِنْ فَمِ الزُّجَاجَةِ، إِلَّا إِذَا انْفَرَدَ
بِالشُّرْبِ مِنْهَا وَحَدَهُ وَأَمِنَ الضَّرَرَ، كَالشَّرْقِ
وَنَحْوِهِ.

فعن أبي هريرة وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «نَهَى
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ»^(١)،
وهو الإناء الذي يُوضَع فِيهِ الْمَاءُ وَيَكُونُ لَهُ فَمٌ
يُشْرَبُ مِنْهُ، كَالقِرْبَةِ.

قَوْلُ الرَّجُلِ لِصَاحِبِهِ عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ عَلَى شَرَابٍ
عَصِيرٍ وَنَحْوِهِ: «بِصِحَّتِكَ» أَوْ: «فِي صِحَّتِكَ»؛

(١) رواه البخاري (٥٦٢٨، ٥٦٢٩).

لا ينبغي، بل يُنهي عنه؛ لأنَّ هذه العبارات
يَسْتَعْمِلُهَا غالبًا شاربو الخمر عند اجتماعهم
لشُرْب الخمر والمُسْكِرَات، والمسلم يناي
بنفسه عن التشبُّه بهم.



من آداب الطعام والشراب: الاعتدال في
الأكل، وعدم مَلءِ البَطْن؛ لحديث: «ما مَلَأَ
أَدَمِيٌّ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنٍ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ
أَكْلَاتٍ يُقْمَنُ صُلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَثَلْثٌ
لِطَعَامِهِ وَثَلْثٌ لِشَرَابِهِ وَثَلْثٌ لِنَفْسِهِ»^(١)، وقال
صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «المؤمنُ يَأْكُلُ في مَعَى واحدٍ،
والكافرُ يَأْكُلُ في سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ»^(٢).

(١) رواه الترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، وصحَّحه الألباني.

(٢) رواه البخاري (٥٣٩٣)، ومسلم (٢٠٦٠).

ينصح الأطباء بعدم إدخال الطعام على الطعام
قبل أن يتم هضم الطعام الأول.

ولم يرد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حديث في النهي
عن إدخال الطعام على الطعام؛ وإنما هو من
كلام الأطباء.

شهوة البطن من أعظم المهلكات، وسبب
كثير من الآفات والأمراض القلبية والبدنية؛
إذ تتبعها شهوة الفرج، ثم الرغبة في الجاه
والمال لتحقيق هاتين الشهوتين، ويتولد من
ذلك من أمراض القلوب: الرياء والحسد
والتفاخر والكبر بسبب الانشغال بالدنيا،
وقد قالت العرب قديماً: «المعدة بيت الداء،
والحمية رأس الدواء».



المسلم مأمورٌ بالتوازن في جميع أموره،
والتسديد والمقاربة، فلا إفراط ولا تفريط،
وشريعة الإسلام وسطٌ بين الغالي والجافي.

فالمسلم لا يُسرف في الانتفاع بالمباح (كالطعام
والشراب) إلى حدِّ الإفراط والإغراق فيه،
ولا يَحْرِم نفسه مما أحلَّ الله له من الطيبات إلى
حدِّ التفريط.

قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا

وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان:

٦٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا

إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الأعراف: ٣١].



الإسراف في الطعام والشراب: هو تجاوز الحد والعادة.

«والإسراف إمّا أن يكون بالزيادة على القدر الكافي، والشّرّه في المأكولات الذي يضرُّ بالجسم.

وإمّا أن يكون بزيادة الترفه والتوسّع في المآكل والمشارب واللبّاس.

وإمّا بتجاوز الحلال إلى الحرام.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ يدلُّ على أنّ السّرّف يُبغِضه الله، ويضرُّ بدن الإنسان ومعيشتَه، حتى إنّ ربّه أدّت به الحال إلى أن يعجز عمّا يجب عليه من النفقات.

ففي هذه الآية الكريمة الأمرُ بتناول الأكل

والشُّرْبُ، والنهي عن تركهما وعن الإسراف
فيهما»^(١).

لا حرج في تناول أكثر من وَجْبَةٍ طعام في اليوم،
ولا يُعَدُّ ذلك بِمُجَرَّدِهِ إِسْرَافًا؛ بل الإسرافُ
أن يأكل فوق الشَّبَع ولو في وَجْبَةٍ واحدة.

من شُكِرَ اللهُ تعالى على نِعْمَةِ الطعام
والشراب: ترشيدُ الاستهلاك، وأن يكون
الطَّبْخُ أو الشُّرَاءُ من المطعم على قَدْرِ الحاجة،
والاحتفاظ بالفائض في الثلاجة أو التصدُّق
به أو جَعْلُهُ للحيوانات والطيور - ولنا في
ذلك أجرٌ -.

(١) تفسير السعدي (ص ٢٨٧)، بتصرف.

نسأل الله تعالى أن يوفّقنا لما يحبُّه ويرضاه،
وأن يُعيننا على ذكره وشُكره وحُسن عبادته

آمين

والحمد لله ربّ العالمين.

